

# توجيه إعراب "حَتَّى" الغائية، ودلالاتها المعنوية

د. لطفي الفيتوري الصادق العالم\*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس، ليبيا

L.alalem@uot.edu.ly

تاريخ الإرسال 2025/8/2م تاريخ القبول 2025/9/1م

## The Grammatical Function of the Purposeful Particle ‘Hatta’ and its Semantic Implications

Lotfi Alfitouri Alsadiq Alalem\*

Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya

### Abstract

I present to the reader a study entitled: “Guiding the Grammatical Analysis of the Purposeful Particle ‘hatta’ and its Semantic Implications.” This study examines one of the four-letter particles, namely the preposition “hatta,” attempting to dispel any ambiguity surrounding it by explaining its various uses, its most precise meanings, and the accompanying grammatical differences. These differences pertain to its functions: is it a preposition by its very nature, or as a final particle, or by its inclusion with another particle? Furthermore, it addresses what it governs: is it a single word, or a nominal or verbal phrase? The study also explores the implications of its various uses, such as: indicating a limit, meaning “to” or “until,” indicating cause, meaning “so that,” or indicating exception, meaning “except that.” This includes a discussion of the conditions and the differences between these conditions and “to.” In this scholarly study, I have followed the methodology... The descriptive-analytical approach, and the research material I gathered, led me to divide it—after the summary—into:

An introduction, three main sections followed by subsections, then a conclusion summarizing the most important findings, and an index of sources and references. I ask God for success and guidance.

**Key words:** guidance, grammatical analysis, until, teleology, connotations, semantics.

## الملخص:

نحمد الله رب العالمين، ونسأله أن نكون من الشاكرين، على نعمه التي لا تحصى، ومن بينها نعمة الاشتغال بالعلم، ونشره بين الناس، فخير الناس هو الأنفع للناس، في دينهم، وفي دنياهم، ونصلي ونسلم على النبي ﷺ الذي اصطفاه الله برسالتَه، وبكلامه، وعَلَّمه ما لم يكن يعلم، فكان سببا في نشر الهداية بينهم بعد الضلالة، والمحبة بعد العداوة، والوفاق بعد الشقاق، والنجاة بعد احتمال الهلاك، فأُنقذهم بعد أن كانوا: (عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ) [آل عمران:103]، وبفضله —بعد الله— جل جلاله— أصبحت الأمة في خير عظيم، إيمانا، وهداية، وخُلُقًا، وعِلْمًا، وعملا، والصلاة والسلام على أصحابه الخيرين المباركين، ومن تبعهم بإحسان إلى أن يقوم الناس لرب العالمين.

وبعد :

فأقدم بين يدي القارئ بحثا بعنوان: «توجيه إعراب "حَتَّى" الغائية، ودلالاتها المعنوية» وذلك لأتناول بالدراسة أحد حروف المعاني الرباعية، وهو "حَتَّى" الحرفية الخافضة، محاولا إزالة ما اكتنفها من غموض، ببيان أوجه استعمالها، وأدق معانيها، وما يصاحبها من ذكر للخلافات النحوية، سواء أفي وظائفها: أخافضة بلفظها: أصالة، أم نياية، أم تضمينا لأداة غيرها؟ وما يتعلق بمخفوضها: أمفرد هو، أم جملة: اسمية، أم فعلية؟ وكذلك ما يترتب على مجمل استعمالاتها من دلالات تؤديها، ك: الدلالة على الغاية، بأن تكون: بمعنى: "إلى"، أم بمعنى: "إلى أَنْ"، أم: التعليل، بمعنى: "كَيْ"، أم: الاستثناء بمعنى: "إِلَّا أَنْ"، وما يتبع ذلك من: ذكر ل: الشروط، والفروق بينها وبين: "إلى".

وفي هذا الدراسة العلمية قد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، ودعنتي مادة البحث التي جمعتها إلى تقسيمها -بعد الملخص- إلى:

تمهيد، وثلاثة مباحث، أتبعته بمطالب، ثم خاتمة بأهم النتائج، وفهرس بالمصادر والمراجع، وأسأل الله التوفيق والسداد.

**الكلمات الافتتاحية:** توجيه، إعراب، حَتَّى، الغائية، دلالات، معنوية.

## التمهيد:

"حتى" الحرفية هــي: إحدى حروف المعاني الرباعية. وفيها ثلاث لغات: <sup>1</sup> - أشهرها: "حَتَّى"، بالحاء، وأدناها شهرة: "عَتَّى"، بقلب حائها عينا، وهي لغة

هذيل،<sup>2</sup> ونسبت إلى ابن مسعود -رضي الله عنه-<sup>3</sup>: (فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينَ) [المؤمنون: 25].<sup>4</sup>

و"حَتَّى" بالإمالة: لغة يمنية، وقلّ من النحاة من ذكر هذه اللغة.<sup>5</sup> وقد اختلفت مذاهب النحاة فيها، وتشعبت آراؤهم وأقوالهم حولها تشعباً فاق غيرها من الأدوات؛ لتعدد وظائفها، فهي تعمل في كل من: الأسماء، والأفعال؛ حيث تخفض، وترفع، وتنصب؛ هذا التعدد في الوظائف الإعرابية ربما شكل لها صعوبة، واستحدث منها شكوى لدى العموم، وعند المتخصصين، حيث قال قائلهم:<sup>6</sup> «"حَتَّى" حَتَّحَتْ قُلُوبَ النَّحْوِيِّينَ»، ولا يزال الفراء يجد في نفسه صعوبة من "حَتَّى" إلى أن قبض، وهو الفهم الذي رشح من حكاية قوله:<sup>7</sup> «أُمُوتْ وَفِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ حَتَّى»؛ ولعل مردّ السبب في ذلك أن العرب لديهم قواعد مطردة تعتمد على السليقة، فلا تنتقض في الغالب، تضبط وظائف العوامل، فالذي يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، والذي يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء، فالتواصب والجوازم مختصتان بالأفعال، ولا تكاد توجد في الأسماء، والخُروف المختصة بخفض الأسماء.

والحروف النواسخ للأسماء منها: "إِنْ" وأخواتها، حيث لا يُوجد لها عملٌ في غيرها، فكان "حَتَّى" جاءت على خلاف غيرها من الأدوات العاملة، فعملت كلاً من: الرفع، والنصب، والخفض في الأفعال، والأسماء، وهذا إزاء قواعد أهل العربية يعد مُشْكلاً.<sup>8</sup>

قليل تعقيباً على قول الفراء:<sup>9</sup> «ومعه حقٌّ، أو ومعه بعض الحق...فما لكم لا تقولون: رحم الله الفراء؛ إذ مات وفي نفسه شيءٌ من حتى؟! وبذكر لهم سهولة المسألة، بإزالة الإشكال الإعرابي في حالة: الرفع، والنصب وإعرابها بعامل معين مختص بخفض الأسماء، وتقدير عاملين غيرها: أحدهما للنصب، والآخر للرفع.<sup>10</sup> ولو تمعنا في وجوه استعمالها، لوجدناها واضحة لا تمثل صعوبة كبيرة؛ إن اعتمدنا على الدليل الحسي والقرينة؛ فإنهما تحددان الإعراب، وتفيدان المعرب، ومن ثم نستطيع التفريق بينها؛ فإن كانت "حَتَّى" حرف ابتداء، فإنها تدل على ابتداء جملة جديدة، وعادة ما يليها أدوات دالة على الابتداء، مثل: "إِنْ، كَأَنَّ، إِذَا". وإن كانت حرف عطف، فيكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، وهي قليلة الاستعمال، وإن كانت حرف خفض، فيمكن أن يليها الاسم، وتكون بمعنى: "إلى"، أو يليها المضارع فتكون مكونة من: "إلى أَنْ"، فينصب المضارع بـ"أَنْ" المضمرة، وتخفض المصدر المسبوك من "أَنْ" المصدرية، والمشكل؛ إن وليها الماضي، وهو ما أحدث خلافاً بين

النحاة في إعرابها، بين قائل بأنها: حرف ابتداء، وقائل بأنها: حرف خفض وغاية، بمعنى: "إلى أن"، ولعل الصحيح أنه لا يوجد إشكال، وخاصة عند المحققين، إن ارتفع ما بعدها، فهي غير عاملة، وإن خفض ما بعدها، فهي حرف خفض، وإن نصب ما بعدها، فبـ "أن" مضمرة وجوبا بعدها، كما أن المعنى هو الفيصل في تحديد الإعراب؛ لاعتماد الإعراب على المعنى.<sup>11</sup>

**المبحث الأول- معناها، وأوجه أعمالها، ومذاهب النحاة في أعمالها:** ويشتمل على مطلبين:

**المطلب الأول- معناها، وأوجه أعمالها، ونوع معمولها، عموما، والفرق بينها وبين "إلى":**

**أولا- معنى "حَتَّى"، وأوجه استعمالها عموما:**

أ-معنى "حَتَّى": من الحث، بمعنى: الفراغ من الشيء، مثل: "شَتَّى"، ووزنها: "فَعْلَى"؛ ويضعف بعضهم القول على الاسمية؛ لعدم جواز الإمالة فيها، ويقوى القول بالحرفية.<sup>12</sup> كما تجيء "حَتَّى" لوقتٍ مُنْتَظَرٍ عند النحويين، كما تجيء بمعنى: "إلى"، مع إجماعهم على عدم استقامة الإمالة فيها، ولا في "على".<sup>13</sup>

ب- **أوجه أعمالها عموما:** قد استعملها العرب استعمالات متعددة وقعت النحاة في عبء البحث عن توجيه إعرابي لها، فاستعملت: حرفًا خافضا بمنزلة: "إلى" تفيد الإنتهاء والغاية، وحرفًا عاطفا بمنزلة: "الواو"، وحرف ابتداء، ويكون الكلام بعدها مستأنفا.<sup>14</sup> وقد بلغ استعمال "حَتَّى" خمسة أوجه، الثلاثة الأول للبصريين،<sup>15</sup> والرابع للكوفيين،<sup>16</sup> والخامس لغيرهما.<sup>17</sup>

**الوجه الأول – أعمالها حرف خفض بمنزلة: "إلى":** في المعنى، والعمل؛ مع مخالفتها في بعض أمور،<sup>18</sup> **والوجه الثاني – أعمالها حرف عطف:** بمنزلة الواو،<sup>19</sup> **والوجه الثالث – أعمالها حرف ابتداء:** تليها الجملة.<sup>20</sup>

**والوجه الرابع- أعمالها حرفا ناصبا:** ينصب المضارع،<sup>21</sup> **والوجه الخامس – أعمالها حرفا بمعنى: "الفاء".**<sup>22</sup>

**ثانيا – أعمالها حرفا خافضا:** وهو ما تقتصر الدراسة عليه، مع تفصيل ما يتعلق بها؛ دون التطرق تفصيلا إلى بقية الاستعمالات الأربعة الأخرى التي سبق ذكرها؛ إلا من باب: الإشارة، أو التوضيح، وقد استعمل العرب "حَتَّى" حرف خفض أصليا مع الاسم الظاهر، بمنزلة: "إلى" وظيفه، ودلالة، وتسمى: "حَتَّى الغانية"، كما استعملت –أيضا- مع الجملة الفعلية: المضارعية، والماضوية المنصوب فعلاهما

بـ"أَنَّ" المضمرة وجوبا، كما سيأتي في موضعه. ومما يدل على استعمالها حرف خفض دخولها على "مَا" الاستفهامية، ويترتب على دخولها حذف ألفها، شأنها في ذلك شأن غيرها من حروف الجر، كـ: "عَلَى، عَنْ"، كقولك: "عَلَامَ تَتَحَدَّثُ"، و"عَمَّ تَتَحَدَّثُ؟" وفي الصحاح: <sup>23</sup> «وَقَوْلُهُمْ: حَتَّمًا، أَصْلُهُ: حَتَّى مَا؟ فَحُذِفَتْ أَلِفُ "مَا" لِلِاسْتِفْهَامِ؛ وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ يُضَافُ فِي الْاسْتِفْهَامِ إِلَى "مَا"، فَإِنْ أَلِفُ "مَا" تُحْدَفُ فِيهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ؟) ... (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟) <sup>24</sup> ويترتب على استعمالها حرفا خافضا أن تؤدي معاني دلالية، فغالب أحوالها: "انتهاء الغاية"، وأدناها رتبة: "التعليل"، وأقلها شهرة أن تأتي بمعنى: "إِلَّا أَنْ" دالة على الاستثناء. <sup>25</sup>

ثالثا- الفرق بين: "حَتَّى"، وبين "إِلَى" الخافضتين: قد تتوافق "حَتَّى" مع "إِلَى"، ومن أمثلة توافقهما قوله تعالى: (فَأَمْنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ) [الصفات: 148]، في قراءة من قرأ: (فَمَتَّعْنَاهُمْ حَتَّى حِينٍ) <sup>26</sup>، ومع ذلك توجد فروق بينهما، منها أن:

1- "إِلَى" و"حَتَّى" كلاهما لانتهاء الغاية؛ إلا أن "إِلَى" أصل، و"حَتَّى" فرع.  
2- هي تخفض الاسم الظاهر، ولا تخفض المضمرة، إلا شذوذا، و"إِلَى" تخفضهما معا.  
أما ما أجازته الكوفيون، وحكي عن المبرد في خفضها الضمير، فغير مسلم -عند بعضهم- بحجة: الافتقار إلى السماع، ولأن القليل المسموع يعد ضرورة عند البصريين. <sup>27</sup>

3- هي يمكن أن يليها المضارع، فينتصب بعدها بـ"أَنَّ" المضمرة وجوبا.  
وأما "إِلَى" فلا ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أَنَّ"، تقول: "أَذَاكُرُ حَتَّى يطلع الفجرُ"، ولا يصح ذلك مع "إِلَى".

4- هي إن انتصب الفعل بعدها؛ فإنها تغادر انتهاء الغاية إلى "التعليل"، بمعنى: "كي"، و"إِلَى" لا تخرج. <sup>28</sup>

5 - معمولها يلزم كونه آخر جزء، أو متصلا بآخر جزء، و"إِلَى": لا يلزم، تقول: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى وَسْطِهَا"؛ ولا يجوز أن يقال: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى وَسْطِهَا".

6- يدخل ما بعدها فيما قبلها، ولا يدخل ما بعد "إِلَى" فيما قبلها: عند أكثر المحققين؛ كقولك: "سِرْتُ إِلَى زَيْدٍ"، ولا تقول: "سِرْتُ حَتَّى زَيْدٍ".

7- الخفض بها لا يكون إلا لأمر: مثل التعظيم، أو التحقير، أو الضعف، و"إِلَى" لا يلزم ذلك معها. <sup>29</sup>

8 لا تقع خبرا لمبتدأ محذوف، و"إلى" قد تقع.<sup>30</sup>

9 – تتميز "حَتَّى" الغائية بجواز حذفها وتوضع "إلى" موضعها دون اختلال في المعنى، نحو قولك: "صُمْتُ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ"، وعند التقدير تقدر "إلى" وبصحبته "أَنْ" التفسيرية، فيقال: "إلى أَنْ"؛ لكن لا يصح إظهار "أَنْ" بعد "حَتَّى" مطلقاً، باعتبارها مضمرة وجوبا.<sup>31</sup>

### المطلب الثاني-مذاهب النحاة في تحديدها كخافض وفي نوع مخفوضها:

المذاهب النحوية في تحديد العامل في مخفوضها: اتفق النحاة على خفض ما وليها من أسماء مفردة؛ أو مصادر منسكبة بـ"أَنْ" المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع الدال على الغاية؛ لكنهم اختلفوا في تحديد العامل في مخفوضها بعدها، أهو لفظها أصالة، أو لفظها نيابة عن: "إلى"، أو هو: "إلى" الذي يتضمنه لفظها، دونها؟ فجاءت على مذاهب؟

أ - مذهب سيبويه،<sup>32</sup> وجمهور البصريين:<sup>33</sup> هي الخافضة بنفسها، سواء أخفضت الاسم المفرد الصريح، أم المؤول من "أَنْ" المضمرة وجوبا والفعل، شرط أن يكون الفعل غاية، أو علة في تمام الجملة التي قبلها.

ب - مذهب الفراء:<sup>34</sup> هي الناصبة؛ إن وليها فعل مضارع، وخافضة؛ إن وليها اسم ظاهر، فإن خفضت، تكون نائبة عن: "إلى".

ج - مذهب الكسائي:<sup>35</sup> "إلى" هي الخافضة لما بعدها، وليست "حَتَّى" ظاهرة معها، أو مضمرة؛ فلا عمل لـ"حتى" عنده، وحجته: أن شرط العامل في العمل الاختصاص بالعمل في أحد المعمولين: (الأسماء، أو الأفعال)، وهي غير مختصة بأحدهما.

د - مذهب الكوفيين:<sup>36</sup> هي حرف ناصب للفعل المضارع، فإذا نصب الفعل بعدها، فالنصب بها هي، دون إضمار: "أَنْ" المصدرية، كما جوزوا إظهار "أَنْ" بعدها توكيداً، مثل إجازتهم ذلك بعد لام الجود؛<sup>37</sup> فإذا قلت: "ذاكرْتُ حَتَّى الْفَجْرِ"، كان الخافض للفظ: "الفجر": "حتى" نفسها عند: الجمهور،<sup>38</sup> والخافض له "حتى" نيابة عن "إلى" عند الفراء، والخافض له "إلى"، وليس "حتى" المذكورة عند الكسائي، وهذا ما يفسر اجتماعهما معاً متعاقبين في قولهم: "جَاءَ الْخَيْرُ حَتَّى إِلَيْنَا"؛ فاجتمع حرفان عاملان، على تقدير: إعمال أحدهما وإلغاء الآخر؛ وإلا فلا يجوز دخول حرف على حرف؛ إن كانا مختلفين من حيث المادة.

1- أنواع معمولها: يأتي مخفوضها على أنواع ثلاثة: نوع يكون: اسماً ظاهراً، ونوع

يكون: مصدرا مؤولا من المضارع المنصوب بـ"أَنْ" المضمرة وجوبا، ونوع: مصدر مؤول من الماضي المنصوب بأن المضمرة وجوبا.

2- معمولها: اسم، مفرد، ظاهر، صريح: ويعني بالمفرد: ما لم يكن جملة، وبالظاهر: ما لم يكن ضميرا، وبالصریح: ما لم يكن مصدرا مؤولا، وتؤدي مع مخفوضها معنى الدلالة على الغاية، نحو قوله تعالى: (وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ) [الصفافات: 178]، وقوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5].

3- معمولها: مصدر مؤول: من المضارع، و"أَنْ" المضمرة وجوبا: هنا هي حرف خفض عند البصريين،<sup>39</sup> ويكون ما بعدها غاية لما قبلها، بمعنى: "إِلَى أَنْ"، أو بمعنى: "كَي"،<sup>40</sup> شرط أن يكون المضارع مستقبلا، نحو قوله تعالى: (فَأَجْزُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغُهُ) [التوبة: 6]، وقوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [الأنفال: 39]، ونحو قولك: "لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ"، "وَكَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمَرَ بِشَيْءٍ". أي: إلى أن تطلع الشمس، لكي يأمر بشيء. فيجب خفض المصدر المنسبك من الفعل و"أَنْ" المضمرة وجوبا بـ"حَتَّى" الخافضة، ولا يجوز الرفع على الابتدائية، وكقوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا) [الإسراء: 90]، بنصب (تَفْجُرَ)، وجملة (تَفْجُرَ): في تأويل مصدر من: "أَنْ"، والفعل مخفوضة بـ"حَتَّى"، والتقدير: حتى تفجير ينبوع.<sup>41</sup>

4- معمولها: مصدر مؤول: من الماضي، و"أَنْ" المضمرة وجوبا: وهو ما ذهب إليه ابن مالك في نحو قوله تعالى: (حَتَّى عَقَوْا) [الأعراف: 95]،<sup>42</sup> قال: <sup>43</sup> «والجارية مجرورها إما: اسم صريح... وإما مصدر مؤول من "أَنْ" لازمة الإضمار، وفعل ماضٍ». ومن المفسرين من جرى على رأي ابن مالك وغيره، في إعراب "حَتَّى" خافضة مصدرا مؤولا من الماضي بتقدير: "أَنْ" المصدرية المضمرة بعدها في هذه الآية، قال: <sup>44</sup> «(حَتَّى) حرف غاية وخفض، و(عَقَوْا): فعل ماضٍ وفاعله، والمصدر المؤول المجرور بـ"أَنْ" متعلقان بـ (بَدَلْنَا)»؛ إلا أن أبا حيان جعلها ابتدائية، وضعف قول ابن مالك في عده "حتى" في مثل هذا الشاهد من قبيل الخافضة، ووصفه بالوهم، وعلل ذلك: بأنها ابتدائية، ودون إضمار "أَنْ" بعدها<sup>45</sup>، كما أنها في الأغلب لا تدخل على الفعل الماضي، على الأصح؛ وإن جوزه بعضهم.<sup>46</sup>

**المبحث الثاني- مذاهب النحاة في معمولها، وشواهد ذلك:**

إن لخفضها شروطا،<sup>47</sup> سواء أكان اسما صريحا، نحو قوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ

حَتَّى حِينَ [الصفات: 174]، أم مصدرا مؤؤلاً، نحو قوله - تعالى- : (فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ الَّذِينَ تَبَغُّوْا حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) [الحجرات: 9]، وسواء أكان: اسماً جامداً، نحو قولك: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا، أم اسماً مشتقاً، نحو قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5]. وفيه مطلبان:

المطلب الأول- معمولها: اسم: ظاهر صريح، ومصدر مؤول:

1- معمولها: اسم، ظاهر، صريح: وخفضها الظاهر مشترط عند سيبويه، وجمهور البصريين<sup>48</sup>، فلا يجوز أن يكون مخفوضها ضميراً للغائب، أو المخاطب، أو المتكلم، فلا تقول: حَتَّاهُ، أو حَتَّأَكَ، أو حَتَّانَا، كما تقول: إِلَيْهِ، وَإِلَيْكَ، وَإِلَيْنَا، وهو جائز عند الكوفيين، ومحكي عن المبرد،<sup>49</sup> ودليلهما: بعض أشعار العرب النادرة، قياساً على قول الشاعر:<sup>50</sup>

فَلَا، وَاللَّهِ، لَا يُلْفَى أَنَا فَتَى حَتَّأَكَ، يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ.

فأدخلا "حَتَّى" في هذا الشاهد على الضمير، وهي من الأحرف المختصة بالظاهر عند البصريين، وعلل الرضي<sup>51</sup> عدم عملها في الضمير: بأنها لا تدخل على المضمر، اكتفاء بـ"إلى"؛ لأن "إلى" أوسع تصرفاً؛ وأشد تمكناً، فناسب أن تدخل على آخر الأجزاء، وعلى وسطها، وتقوم مقام الفاعل؛ على أنها خافضة على رأي المبرد في قول الشاعر:<sup>52</sup>

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأَلْحَقَهُ حَتَّاهُ بِالْقَوْمِ لَاحِقُ.

وخرجت في البيت بأنها ليست خافضة، لكون وجود الرفع في لفظ "لَاحِقُ"، فهي ابتدائية. والتقدير: حتى هو.<sup>53</sup>، ويجوز الخفض على وضع ضمير الرفع موضع الخفض؛ لعله تصريفية في نحو قولك: "ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّاهُ مَرْجُومًا". والمراد: "حتى هو مرجوم. فتحذف الواو من: "هو" وقبل "الهاء" ألف، كقول العرب: "حاتم عناؤك؟"، بمعنى: "متى عناؤك؟" كقولهم: علام، وعم، وبم؟ يريدون: على ماذا؟ وعمّاداً، وبماذا.<sup>54</sup> وخفضها للضمير في هذا الشاهد - عند البصريين - يعد ضرورة،<sup>55</sup> «ومن أجاز أن تجر المضمر أدخلها على المضمرات المجرورات كلها، نحو: حتاي،



وحتاه، وحتَاهما، وحتَاكما، وحتَّاكم، وحتَّاهم، وحتَّانا، وحتَّاكنَّ. ولا ينبغي القياس على "حتَّاك" من هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر».

2- معمولها: مفرد دال على الغاية، والتدرج: ومعنى الغاية: أن يكون مخفوضها آخرًا، أو متصلًا به، أو ملاقيا لآخره. والتدرج: أن يقع ما بعدها شيئاً فشيئاً، وينقضي ببطء، وحينئذٍ يلزم أن يكون ما بعدها يقع شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية.<sup>56</sup>

وأجاز أكثر النحاة أن يكون المخفوض بـ "حتى" آخر جزء من أجزاء ما قبلها حقيقة نحو: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"،<sup>57</sup> فلا يجوز القول: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى نِصْفِهَا أَوْ ثُلُثِهَا"، أو يكون متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، نحو قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)، أو تقديراً: بأن يكون ملاقياً آخر أجزاء ما قبلها، نحو: "نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ"، و"صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الْفِطْرِ"؛<sup>58</sup> «لأن الفعل المتعدي بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه»، لكن السيرافي،<sup>59</sup> وغيره يشترطون أن يكون ما بعدها جزءاً من أجزاء ما قبلها، كقولهم: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا" فلم يجيزوا خفض ما بعدها في قولهم: "نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ"، و"صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الْفِطْرِ"، كما لم يجيزوا نصبه؛<sup>60</sup> لكن شرطهم هذا محجوج بالشاهد القرآني المجمع عليه من النحاة الذي خفض فيه لفظ: "الْفَجْرُ" بـ "حَتَّى"، وهو متصل بآخر جزء مما قبلها في قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5].<sup>61</sup> وخالف ابن مالك<sup>62</sup> النحاة فأجاز ألا يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، وجعله غير لازم، واستشهد بقول الشاعر:<sup>63</sup>

عَيَّنْتُ لَيْلَةً، فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا، فَعُدْتُ يَوْسًا.

قال أبو حيان:<sup>64</sup> «ولا حجة في هذا البيت؛ لأنه لم يتقدم "حَتَّى" يكون ما بعدها جزءاً منه، ولا ملاقياً لآخر جزء منه، فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال: "فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها، كان حجة". قال المرادي:<sup>65</sup> «لو قلت: سَرْتُ النَّهَارَ حَتَّى نِصْفِهِ، لم يجز، ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشري<sup>66</sup>... ووافق المصنف في شرح الكافية،<sup>67</sup> وخالف في التسهيل، وشرحه، فلم يشترط في مجرور "حتى" كونه آخر جزء، ولا ملاقياً آخر جزء، (واستدل بالبيت)». وقد يخرج ما بعد "حَتَّى" مع صلاحيته للدخول من ذلك، فتكون صالحة

للأقسام الثلاثة: الخفض على أنها للغاية، والنصب على أنها عاطفة، والرفع على الابتداء، من ذلك قول الشاعر:<sup>68</sup>

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُرَيْتَ      لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودًا.

ومما يختص به تالي الصريح جواز عطفه على ما قبله، نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا، وجواز استئنافه، نحو: ضَرَبْتُهُمْ حَتَّى زَيْدًا؛ فزيد: مبتدأ محذوف الخبر، ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:<sup>69</sup>

عَمَمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ      فَكُنْتُ مَالِكِ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ.

كما يروى بالثلاثة أوجه –أيضا- قول الآخر:<sup>70</sup>

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ      وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا.

فيروى بخفض "نعله"، فهي حرف خفض على القول بأن النعل داخل مع ما ذكر قبله، وهو: "الزاد والصحيفة" في أن كلا منها متاع، وممتلك، فهي عند ابن مالك كـبعض من كل، وعلى الرفع فهي ابتدائية، وعلى النصب فهي عاطفة.<sup>71</sup>  
المطلب الثاني – معمولها لفظ: "حين" مفرد، مؤقت، محدود، ومذاهب النحاة والمفسرين في دخول معمولها حكم ما قبلها:

1- معمولها "الحين" المفرد، المؤقت، المحدود: وهذا الشرط غريب صرح به الرضي، قال:<sup>72</sup> «وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتا؛ لأنه حدّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد، ونحو قوله: تعالى: (فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ) [المؤمنون: 54] بمعنى: المؤقت. أي: حين أخذهم».

ومن المفسرين من ذكر أقوالا لهم بأن "الحين" محدود، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُزْأَهُ حَتَّى حِينٍ) [يوسف: 35]، حيث ساق جملة من أقوال كثير من المفسرين الدالة على هذا التحديد منسوبة إلى قائلها، بأنه: إلى زمن انقطاع ما شاع من أمر يوسف مع النسوة، أو ثلاثة عشر سنة، أو اثنتي عشرة سنة، أو تسع سنين، أو سبع سنين، أو خمس سنين.<sup>73</sup>، وهو مخالف لكثير من المفسرين

الذين يرون عدم اشتراط ذلك، حيث صرح القرطبي بأن الحين في قوله تعالى: (لَيَسْجُنَنَّهُ حَتَّى حِينٍ) [يوسف:35] بأنه غير محدد عند غالب المفسرين، قال: 74 " إِلَى مُدَّةٍ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ، قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ"، ومخالف -أيضا- لما عليه بعض النحاة الذين لا يرونه محدودا، حيث ذكر الفراء بأن لفظ: "حِينٍ" في قوله - تعالى - : (فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ) [المؤمنون:54]، ليس حيناً موقتا، قال: 75 « لم يُرَدُّ بالحين حِينٌ موقتٌ، وهو في المعنى كقولك: دَعُهُ إِلَى يَوْمٍ، لم ترد إلى يوم معلوم من ذي قبل، ولا إلى مقدار يوم معلوم؛ إنما هي كقولك: إِلَى يَوْمٍ مَا».

2 - مذاهب النحاة والمفسرين في معمولها: أهو داخل في حكم ما قبلها، أو لا؟  
اختلف النحاة في دخول الاسم المخفوض بـ "حَتَّى" في حكم ما قبلها أو لا؟ فمذهب المبرد، 76 وابن السراج، 77 والفارسي، 78 وأكثر المتأخرين: 79 إلى أنه داخل، ولا يخرج إلا بقرينة، نحو قولهم: "إِنَّهُ لَيَصُومُ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمَ الْفِطْرِ"، واتفقوا على أنها إذا عطف دخل ما بعدها في ما قبلها، فمن يقول في: "نِمْتُ اللَّيْلَ حَتَّى الصَّبَاحِ": فإن الصباح لم ينم فيه حتى يجيز العطف؛ 80 «لأنهم اتفقوا- فيما أعلم- [على] أنها لا تعطف إلا حيث تجر، ولا يلزمه العكس، واتفقوا على أنه إذا لم يكن قبلها ما يعطف عليه لم يجز إلا الخفض، نحو: (إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ)، 81 "وَأَقَامُوا حَتَّى الصَّبَاحِ"... "وَأَقَامَ حَتَّى سَاعَةٍ تَهَيَّأَ أَمْرُنَا"». ويرى ابن مالك أن ما بعدها محتمل الدخول، وعدمه، ومثل له بقولهم: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، قال: 82 «فزيد جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره وهو مضروب، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب؛ لكن انتهى الضرب عنده». وفصل قوم فقالوا: 83 «الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل». وذهب آخرون إلى عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، كما ذهب غيرهم إلى جواز الأمرين. 84

وفي تفسير قوله - تعالى - : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر:5]، بخفض (مَطْلَعِ) ودخول الفجر فيما قبل "حَتَّى" جزم الزمخشري، بالدخول مطلقا، سواء كان جزءا مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء منه، حملا على العاطفة، وتبعه ابن الحاجب. 85 وفي المسألة كلام طويل ملخصه: أنه يحتمل أن يكون داخلا فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فـ: "زيد" يجوز أن يكون مضروبا. أي: انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب. أي: انتهى الضرب عنده. 86 والأرجح أنه يدخل؛ إن كان جزءا مما قبلها، نحو: سِرْتُ هَذَا النَّهَارَ حَتَّى الْعَصْرِ، ومنه قولهم:

أَكَلَتِ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا، وإن لم يكن جزءا مما قبلها لم يدخل، نحو: قَرَأْتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى الصَّبَاحَ، وقوله تعالى: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) [البقرة: 187]، فالصائم لا يباح له الأكل متى بدأ الفجر. وأما "حتى" التي للعطف، فلا يوجد خلاف في حكم وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها.<sup>87</sup>

### المبحث الثالث – الدلالات المعنوية التي تكتسبها الجملة بإعمالها كغائية:

إن لـ "حَتَّى" الخافضة ثلاثة معان: اثنان مشهوران، هما: انتهاء الغاية، والتعليل، والثالث: الاستثناء بمعنى: "إِلَّا أَنْ"، وهو أقلها رتبة، زاده ابن مالك في التسهيل<sup>88</sup>، وهو غريب! والمعنيان الأخيران مختصان بالأفعال.

#### المطلب الأول – الدلالة على الغاية مع المخفوض:

المفرد، أو المصدر المؤول من المضارع، أو من الماضي: تأتي "حتى" لمعان، فهي تخفض المفرد الظاهر الصريح، فتكون بمعنى: "إلى"، معنى، وعملا، كما تخفض المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ "أَنْ" المضمره وجوبا، وتكون بمعنى: "إِلَى أَنْ"؛ إن دلت على معنى الغاية، وهو المشهور، أو بمعنى: "كي" التعليلية؛ إن كان ما قبلها سببا فيما بعدها عند الجمهور، وهو أدنى شهرة،<sup>89</sup> وتخفض المصدر المؤول من الفعل الماضي و"أَنْ" المضمره وجوبا، عند ابن مالك، ومن تبعه.

1- "الدلالة على انتهاء الغاية مع المفرد، الظاهر، الصريح: فتكون بمعنى: "إلى"، وهي مع معمولها حرف خافض، شرط أن يكون مفردا، لا جملة، فتأتي دالة على انتهاء الغاية، وعلامة كونها للغاية: أن يصلح وضع: "إلى" موضعها، والاسم المفرد الظاهر الصريح الذي تخفضه: قسمان:

الأول- أن يكون جزءا من لفظ جمع صريح مذكور قبلها: نحو قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: 5]، ونحو قولك: اُنْتَظَرْتُ الضُّيُوفَ حَتَّى زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ. وعليه فإن زيدا جزء من الضيوف، ومن القوم المذكور قبله انتهى به الضرب. قيل:<sup>90</sup> «وكان يغني ذكر ضرب القوم عن ذكره؛ لأنه من جملتهم؛ لكن قصد بذكره التنبيه إلى: زيادة ضعف، أو قوة، أو تعظيم، أو تحقير». ونحو قولك: إِنَّهُ لَيَنَامُ اللَّيْلَ حَتَّى الصَّبَاحِ.

الثاني – أن يكون جزءا من لفظ جمع غير مذكور صراحة قبله: نحو قوله تعالى: (لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ) [يوسف: 35]، وقوله تعالى: (فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى

(حِينَ)[المؤمنون:154]، وقوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ)[الصافات:174]، و(وَفِي تَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ)[الذاريات:43]،<sup>91</sup> «فإن ما قبله أحيان مفهومة من مجرورها؛ لكنه غير مذكور قبلها».

2- أن تكون بمعنى: "إِلَى أَنْ" مع "المضارع" المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوبا: إذا ولي "حَتَّى" جملة فعلية فعلها مضارع منصوب بها، وكان ما بعدها يفيد انتهاء غاية ما قبلها، بمعنى: "إِلَى أَنْ"، ولم يكن ما قبلها سببا فيما بعدها، تعين خفض المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب وجوبا بـ "أَنْ" المضمرة بعدها، على أن يكون زمنه مستقبلا فعلا بالنسبة إلى زمن التكلم، نحو: صُمَّ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ، ولا شك أن غياب الشمس يعد مستقبلا فعلا بالنسبة إلى زمن الكلام، وبالنسبة للصيام. وأما إن كان الزمن مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها فقط، فيجوز النصب، والرفع، كما في قوله تعالى: (وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[البقرة:214] بالنصب بـ "أَنْ" مضمرة، للفعل (يَقُولُ) المستقبلي زمنه بالنسبة إلى ما قبله؛ لأن الزلزال أسبق من قول الرسول، ووجه الرفع يرجع إلى عدم تقدير "أَنْ"، فالفعل ليس مستقبلا حقيقة؛ لأن قول الرسول ماض بالنسبة إلى زمن التكلم، فوقع حكاية، والحكاية قول لأمر ماض، و"أَنْ" لا تناسب إلا الاستقبال.<sup>92</sup>

ونحو قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)[البقرة:187]، وقوله تعالى: (وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ)[الأعراف:40]،<sup>93</sup> ونحو قولك: أَخْرَجَ الْحَرْثَ حَتَّى يَنْزِلَ الْغَيْثُ، وَأَقْوَمُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفَجْرُ،<sup>94</sup> بنصب المضارع في هذه الشواهد، والتقدير: وزلزلوا إلى أَنْ يَقُولَ، وكلوا واشربوا إلى أَنْ يَتَبَيَّنَ، ولا يدخلون الجنة إلى أَنْ يَلِجَ، وَأَخْرَجَ الْحَرْثَ إِلَى أَنْ يَنْزِلَ الْغَيْثُ، وَأَقْوَمُ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الْفَجْرُ؛ فإن كان ما قبلها سببا فيما بعدها، احتمل أن يكون غاية، بمعنى: "إِلَى أَنْ"، أو بمعنى: "كَي"، نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَيْتَ، فتقدير الغاية: سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ؛ فسيري متواصل ينتهي بدخول البيت.<sup>95</sup>

3- أن تكون بمعنى: "إِلَى أَنْ" مع الماضي المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوبا: زاد ابن مالك:<sup>96</sup> أن يكون ما بعد "حَتَّى" غاية لما قبلها، بمعنى: "إِلَى أَنْ"، وذلك إذا ولي "حَتَّى" الفعل الماضي المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوبا؛ إن كان ما بعدهما غاية لما قبلهما؛ فإن "حَتَّى" تخفض المصدر المؤول من "أَنْ" والفعل الماضي، من ذلك قوله تعالى: (حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا)[الأنعام:148]، وقوله تعالى: (حَتَّى

عَفْوًا)[الأعراف:95]، وقوله: (حَتَّى جَا أَمْرُ اللَّهِ)[الحديد:14]؛ أي: إلى أن ذاقوا، وإلى أن عفوا، وإلى أن جا أمر الله، وحكي عن الأخفش: <sup>97</sup> أنه زاد الماضي المصدر بـ"إذا"؛ إن كان ما بعدهما غاية لما قبلها في نحو قوله: (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ)[النمل:18]. أي: إلى أن أتوا. <sup>98</sup> وهو خلاف مذهب الزجاج <sup>99</sup> في جملة "حَتَّى" المصدرة بالماضي في قوله تعالى: (حَتَّى عَفَوْا). وقال المرادي: <sup>100</sup> «خلافاً للزجاج؛ فإنه ذهب إلى أن "حَتَّى" هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ"حتى"، وهو ضعيف!».

وفي الدرّ المصون في تفسير قوله تعالى: (حَتَّى عَفَوْا): <sup>101</sup> «حتى –هنا-: غاية، وتقدير مَنْ قَرَّرَهَا بـ "إلى"؛ فإنما يريد تفسير المعنى، لا الإعراب؛ لأن "حَتَّى" الخافضة لا تباشرُ إلا المضارع المنصوب بإضمار "أَنْ"؛ لأنها في التقدير داخلَةٌ على المصدر المنسبك منها ومن الفعل، وأمّا الماضي فلا يطرّد حَذْفُ "أَنْ" معه، فلا يُقَدَّر معه أنها حرفٌ جرٌ داخلَةٌ على "أَنْ" المصدريّة. أي: حتى أَنْ عَفَوْا، وهذا الذي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عليه قولُ أَبِي البقاء: <sup>102</sup> (حَتَّى عَفَوْا): إلى أَنْ عفوا». وجعل أبو حيان، <sup>103</sup> وابن هشام، <sup>104</sup> والجمهور <sup>105</sup> "حَتَّى" في قوله تعالى: (حَتَّى عَفَوْا)، وقوله تعالى: (وَابْتَئُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) المصدرة بـ"إذا" ابتدائيتان، دليلاً على خلاف قول ابن مالك، والأخفش في زعمهما: أنهما خافضتان، قال أبو حيان في الاعتراض على قول ابن مالك: <sup>106</sup> «وَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ». وذكر السيوطي: <sup>107</sup> بأنه مخالف لما ذهب إليه ابن مالك، وكذلك الأخفش الأوسط بأنّها: خافضة قبل "إذا"، وَأَنْ، وهما في مَوْضِع خفض بهّا، وهي عند الجمهور ابتدائية، وموضع "إذا" نصب بشرطها، أو بجوابها.

المطلب الثاني – أن تكون للتعليل، بمعنى: "كَيْ"، أو بمعنى: "إِلَّا أَنْ" مع المضارع المنصوب:

1- الدلالة على التعليل، بمعنى: "كَيْ": تأتي بمعنى: "كَيْ"، إن كان ما قبلها يقع سبباً فيما بعدها، فتكون حرف خفض، تخفض المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوباً، كقوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[البقرة:193]، وقوله تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ)[محمد:31]، وقولك: "كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ"، أو كقولك: "أَسَلَّمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ"؛ فإن المعنى على التعليل، بمعنى: "كَيْ". أي: وقاتلوهم كي لا

تكون فتنة، ولنبلونكم كي نعلم المجاهدين والصابرين، و: كلمته كي يأمر لي بشيء، وأسلمت كي أدخل الجنة.<sup>108</sup> ومن مجيء "حَتَّى" بمعنى التعليل: الطلب إلى غير المسلم ليقال له: "أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ". أي: أسلم لأجل دخولها،<sup>109</sup> وفي قوله تعالى: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: 214]، بنصب (يَقُولُ).

قال ابن يعيش:<sup>110</sup> «فالنصب على وجهين: وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول، والآخر أن تكون: "حَتَّى" بمعنى: "كَيْ"، فتكون الزلزلة علّة للقول، كأنه لما آل إلى ذلك؛ صار كأنه علّة له».

وتقع "حَتَّى" الخافضة محتملة لأحد المعنيين: التعليل: "كَيْ"، أو لانتهااء الغاية: "إِلَى أَنْ"، وهو الغالب، كما في قوله تعالى: (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) [الحجرات: 6]، فالآية إما بمعنى: "كَيْ". أي: لأجل أن تفيء، أو: إِلَى أَنْ تفيء.<sup>111</sup>

2- أن تكون للاستثناء، بمعنى: "إِلَّا أَنْ" مع المضارع المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوبا: هذا المعنى زاده ابن مالك في شرح التسهيل<sup>112</sup> من معاني "حَتَّى" الخافضة، فتؤدي فيه معنى: "إِلَّا" في الاستثناء المنقطع، فتخفض المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب بـ "أَنْ" المضمرة وجوبا، ويسبقها نفي فيكون الجملة معها منفية، ويستمر النفي ماضيا حتى بعد وقوع ما بعدها، وتكون بمعنى: "إِلَّا أَنْ"؛<sup>113</sup> لكنها تخالف "الغائية" في أن معناها ينقضي دفعة واحدة؛ بينما "الغائية" ينقضي تدريجيا، شيئا فشيئا، كما تخالف "التعليلية" في أن ما بعدها يكون جزءا مما قبلها؛ بأن يكون آخر، أو متصلا بالآخر، أما "التعليلية" فيكون ما قبلها سببا فيما بعدها، وإذا ثبت عدم صلاحية "حَتَّى" الخافضة للمصدر المؤول من الفعل المضارع و "أَنْ" المضمرة وجوبا على سبيل القطع؛ لأحد المعنيين السابقين: الدلالة على انتهاء الغاية، ولا الدلالة على التعليل؛ فإن معناها الاستثناء، بمعنى: "إِلَّا أَنْ"،<sup>114</sup> وغالبا ما يكون منقطعا، بمعنى: "لَكِنْ" التي تفيد الابتداء، والاستدراك معا.

ومن أمثلة "حَتَّى" التي بمعنى: "إِلَّا": قولك: "لَا يَذْهَبُ دَمُ الْقَتِيلِ هَذَرًا حَتَّى تَنَارَ لَهُ الْحُكُومَةُ"،<sup>115</sup> وقوله ﷺ: <sup>116</sup> " لَا يَسْتَقِيمُ إِيْمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ ».

وقول الشاعر:<sup>117</sup>

وَمَا السِّلَاحُ لِقَوْمٍ كُلُّ عُدَّتِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مِنَ الْأَخْلَاقِ فِي أَهَبِ.

ومعنى "حَتَّى" في البيت: وما السلاح لقوم كل عدتهم إلا أن يكونوا من الأخلاق في تأهب وجلد؛ وإن كان معناها الاستثناء؛ فإنها تعمل الخفض؛ وشأنها في الاستثناء، والخفض معا كشأن "خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا"، كحروف للخفض، وحروف للاستثناء.<sup>118</sup> وزعم بعضهم<sup>119</sup> أن "حَتَّى" تكون بِمَعْنَى: "إِلَّا" الاستثنائية، وتبعهم ابن مالك،<sup>120</sup> في قول الشاعر:<sup>121</sup>

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ.

والمعنى عند القائلين به: إلا تجود، وهو استثناء مُنْقَطِعٌ؛<sup>122</sup> «لأن الجود في حالة قلة المال لَيْسَ من جنس المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْعَطَاءُ فِي حَالَةِ الْكَثَرَةِ»، لكن ناظر الجيش ضَعَفَ احتمال معنى: الاستثناء في البيت عند ابن مالك، فقال:<sup>123</sup> «وقد أغنانا ابنه عن الرد على أبيه في ذلك، فقال- (يعني بدر الدين):<sup>124</sup> "وأرى أنك لو جعلت "إلى أن" مكان "حتى"؛ لم يكن المعنى فاسدا. قال الشيخ: وإذا احتمل أن تكون "حتى" فيه للغاية، فلا دليل في البيت على أن "حتى" بمعنى: "إلا أن"؛ أي: إلا أن تجود، والمعنى المقابل للجمهور: "كي تجود، ورجح بعضهم<sup>125</sup> قول ابن مالك في هذا الشاهد، وجعله راجحا على قول الجمهور.

وقد تدل على الاستثناء مع احتمال الدلالة على انتهاء الغاية، من ذلك قوله تعالى: (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ) [البقرة: 102]،<sup>126</sup> وقوله – تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)؛ [آل عمران: 92].<sup>127</sup>

**الخاتمة:**

لعلي أقول أني بعد البحث والنقل والتعليل وقفت على النتائج الآتية:

- كثرة أوجه إعراب "حتى"، وتعدد: معانيها، ولغاتها، وشروطها، فتعدد أوجه إعرابها: أحدث شكوى عند بعض المعربين، فهي:
- حرف: للخفض، والابتداء، والنصب، وبمعنى: "الفاء"؛ إن كان زمن مضارعها المرفوع ماضيا.
- تعدد لغاتها: فهي بالحاء "حَتَّى" هو الأشهر، وبالعين "عَتَّى" بالقلب، وهو الأقل، وبالإمالة في لغة سمعت: "حَتِّي".
- "حتى" عاملة، ولها معمول معين:



**1- تحديدها كعامل في مخفوضها:** معنى، أو لفظاً، أو لا لفظاً ولا معنى: هي الخافضة بنفسها لفظاً، ومعنى، عند الجمهور، والخافضة بنفسها، لفظاً، ومعنى؛ إن كان مخفوضها مفرداً، وخافضة نيابة عن "إلى"؛ إن كان مخفوضها مصدراً مؤولاً من المضارع المنصوب، عند الفراء، والخافضة "إلى" المضمرة في الجملة لما بعدها، وليست "حَتَّى" المذكورة في الجملة عند الكسائي، وهي حرف خفض؛ إن وليها مفرد، وحرف نصب؛ إن وليها مضارع منصوب عند الكوفيين.

## **2- تحديد نوع مخفوضها:**

- أجاز أن يكون مخفوضها: اسماً، مفرداً، ظاهراً، صريحاً؛ عند الجمهور؛ خلافاً للكوفيين، والمبرد، المجيزين أن يكون مجرورها ضميراً، وهو عند الجمهور ضرورة، شرط أن يكون دالاً على الغاية والتدريج؛ خلافاً لابن مالك، وغيره، المجيز أن يكون ما بعدها محتمل الدخول وعدمه، وكما اشترط الرضي، وبعض المفسرين أن يكون المخفوض المفرد: حيناً محدداً؛ وليس مبهماً؛ خلافاً للفراء، وأكثر النحويين، والمفسرين.

- ويجوز أيضاً أن يكون مخفوضها: مصدراً مؤولاً من الفعل المضارع المستقبل المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً عند الجمهور.

- يجوز أن يكون مخفوضها: مصدراً مؤولاً من الفعل الماضي المنصوب بـ "أن" المضمرة. وجوز الأخفش الماضي المصدر بـ "إذا" الظرفية، وهو مخالف لم عليه جمهور النحويين، الذين يعدونه من قبل "حَتَّى" الابتدائية عند ابن مالك، والعكبري.

- **تحديد دلالاتها:** ودلالاتها متعددة، حيث تأتي على ثلاثة معان:

- **الدلالة على انتهاء الغاية بمعنى:** "إلى" مع المفرد الظاهر الصريح، وبينها وبين "إلى" فروق.

- **الدلالة على انتهاء الغاية، بمعنى:** "إلى أن": مع المصدر المؤول بالمفرد من الفعل المضارع المنصوب، مالم يكن ما قبله سبباً فيما بعده.

- **الدلالة على التعليل، بمعنى:** "كَيْ": مع المصدر المؤول من الفعل المضارع المنصوب و"أن" المضمرة وجوباً؛ إن دلت على انتهاء الغاية، وكان ما بعدها سبباً فيما بعدها، والمعنيان يمثلان مذهب الجمهور.

- **الدلالة على الاستثناء المنقطع:** في الغالب بمعنى: "إلا أن" من المصدر المؤول بالمفرد مع الفعل المضارع المنصوب بـ "أن" المضمرة وجوباً، شرط عدم صلاحية المعنى على الغاية، ولا على التعليل، وهو ما ذهب إليه ابن هشام الخضراوي، وتبعه

ابن مالك، وغيره، والجمهور على أنها على أحد المعنيين السابقين: الغاية، أو التعليل.

## بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> جاءت "حتى" خافضة للفظ: "حين" النكرة في ست آيات: وهي: سورة يوسف من الآية: (35) والمؤمنون من الآيتين: (25، 55)، والصفات من الآيتين: (173، 177)، والنازعات من الآية: (43)، وجاءت خافضة لمصدر ميمي، أو اسم زمان مشتق في موضع واحد من سورة القدر.
- <sup>2</sup> انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (229/3) ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1400، 1405، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (1756/4) ت: رجب، عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م، وذكر: أن أبا زيد حكاهما عن ابن مسعود.
- <sup>3</sup> روي أن عمر -رضي الله- عنه سمع رجلاً يقرأ: (لَيْسْ جُنَّةٌ عَنِّي حِينَ) فسأل القارئ: من أقرأك هذه القراءة؟ أجاب: عبد الله بن مسعود. فكتب عمر إلى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- مبيناً أن القرآن نزل بلغة قريش، ونهى عن الإقراء بلغة هذيل، وختم بالسلام. انظر: الوقف والابتداء في كتاب الله -عز وجل- لأبي جعفر المقرئ الضرير (69)، ت: أبو بشر محمد الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1، 1423هـ، 2002، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (4)، ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، مراجعة: عبد العزيز رباح، وآخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ، 1993م.
- <sup>4</sup> ذكر: احتمال أن يكون نهي عمر -رضي الله عنه- ليس على سبيل الإلزام؛ وليس ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز؛ لأن قراءته على وجه من الوجوه المنزلة مباحة وجائز عنده. انظر: الوقف والابتداء، لأبي جعفر الضرير (69)، وتاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي (490/4)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 8 ذو الحجة، 1431هـ.
- وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (2986/6)، ت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1428هـ.
- <sup>5</sup> انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بن قاسم المرادي (558)، ت: د فخر الدين قباوة، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.
- <sup>6</sup> الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي (395)، ت: عدنان درويش وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- <sup>7</sup> معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، لأحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي (22/2)، دمشق، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1377، 1380هـ، وانظر: أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي (84/1)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2005م.

- 8 انظر: تاج العروس، للزبيدي (489/4).
- 9 شرح الأجزؤية، لـ د. محمد حسن الحفظي (109/1)، نشر في 8 ذي الحجة، 1431هـ، [الكتاب مرقم آلبا، الشاملة].
- 10 انظر: شرح الأجزؤية، لـ د. بن حسن الحفظي (109/1)، (109/1).
- 11 انظر: تاج العروس، للزبيدي (489/4).
- 12 انظر: لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري (24/2) حكاية عن الأزهرى، (حتت)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- 13 انظر: تاج العروس، للمرتضى، الزبيدي (490/4)، (حتت)، حكاية عن الأزهرى.
- 14 انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر (24/2)، والكليات، للكفوي (395).
- 15 انظر: الجنى الداني، للمرادي (542).
- 16 انظر: حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي (64)، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
- 17 انظر: الجنى الداني، للمرادي (542).
- 18 سياًتي بيانها عند الحديث عن الفارق بينها، وبين "إلى".
- 19 سيشار إليها لاحقاً.
- 20 وذلك إذا وليتها الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، وهي: إما مضارع مرفوع، وإما ماضٍ، عند الجمهور.
- 21 هذا القسم أثبتته الكوفيون، ويرون أن "حتى" هي ناصبة بنفسها للفعل المضارع، بدليل إظهار "أن" بعدها، وتكون توكيداً لها، وهذا يمنعه البصريون، ويخرجون الشواهد على أن الناصب للفعل المضارع هي "أن" المضمرة. انظر: الجنى الداني، للمرادي (554).
- 22 في التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (321/7)، ت: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، وفيه: «"حتى" بمعنى: "الفاء"، كما قدرها النحويون في قولهم: "سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ، برفع: "أَدْخُلَ"، وتقدير كونه قد وقع، قالوا: التقدير: سَرْتُ فدخلت المدينة فذلك حتى ... التي جاءت بعدها، إذا تنقدر بـ "الفاء"، ولا ينخرم منها موضع».
- 23 الصحاح: تاج اللغة، وصاح العربية، لأبي نصر إسماعيل الجوهري (246/1) (حتت)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ، 1987م.
- 24 سورة الحجر، من الآية (54)، وقبلها: (قَالَ أَبَشْرُثُمُونِي عَلَى أَنْ مَسْنَى الْكَبْرُ) و[النبأ: 1].
- 25 انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (166)، ت: د. مازن المبارك، وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط6، 5، 1985م.
- 26 انظر: الكشف، بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشف)، لابن المنير الإسكندري، وتخريج أحاديث الكشف للإمام الزيلعي] عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري (62/4)، وشرح التسهيل (167/3)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ، منيل؟
- 27 انظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي (474/9)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ، 1997م، وفيه: «على أن المبرد تمسك به؛ على أن "حَتَّى" تجر الصَّيْر، وأجاب السَّارح المُحَقِّق بأنه شاذ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ: ضَرْوَرَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي كَلَامٍ مَنْثُورٍ».

- <sup>28</sup> انظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش (2990/6).
- <sup>29</sup> انظر: الجنى الداني، للمرادي (546)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (427/2)، ت: عبد الحميد هندواي، المكتبة، التوفيقية، مصر.
- <sup>30</sup> انظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (446/2، 447). ت: عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، وآخران، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ، 1987م.
- <sup>31</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (334/4)، دار المعارف، القاهرة، ط15، وفي الهامش: «يصح حذف ما دخلت عليه "حتى" مهما كان نوعها؛ بشرط ألا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها، ومن الأمثلة قول الشاعر -وقد ذهب لزيارة شخص-: فَلَمَّا لَمْ أَجِدْكَ -فَدَدْتُكَ نَفْسِي- ... رَجَعْتُ بِحَسْرَةٍ وَصَبْرَتٍ حَتَّى... يريد: حتى يأذن الله، مثلاً».
- <sup>32</sup> انظر: الكتاب (231/4)، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، وفيه: «ولا تقول: حناه».
- <sup>33</sup> انظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (24/4)، ت: عبد الرحمن السيد، وآخر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ، 1990م.
- <sup>34</sup> انظر: معاني القرآن، للفراء (137/1)، وتوجيه اللمع، لابن الخباز (249)، ت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428هـ، 2007م.
- <sup>35</sup> انظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (54/4)، وشرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب (273/4)، ت: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395هـ، 1975م.
- <sup>36</sup> انظر: شرح الرضي (273/4)، والجنى الداني، للمرادي (542).
- <sup>37</sup> انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (12/3، 50)، ت: لعبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 2008م، وشرح قواعد الإعراب ابن هشام، لمحمد مصطفى القوجوي (99/1)، ت: إسماعيل، مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودمشق، ط1، 1416هـ، 1995م.
- <sup>38</sup> انظر: شرح أبيات سيبويه، ليوسف أبي محمد السيرافي (210/3)، ت: محمد الريح هاشم، مراجعة: طه سعد، دار الجبل، ط1، 1996م.
- <sup>39</sup> انظر: شرح قواعد الإعراب، للقوجوي (99/1).
- <sup>40</sup> انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى (106)، ت: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ، 1996م.
- <sup>41</sup> انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للنجار (288/2)، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ، 2001م.
- <sup>42</sup> انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (252/7)، ت: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، 1423هـ، 2003م، وفيه تعرض لمعنى (عَفُواً)، قال: «أي: كثروا؛ عن ابن عباس، وقال ابن زيد: كثرت أموالهم وأولادهم، وعفا: من الأضداد: عفا: كثر. وعفا: درس». وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (25/3)، ت: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، وفيه: «(حَتَّى عَفُواً): كثروا عَدَدًا وَعُدَدًا، يقال: عفا النبات إذا كثر، ومنه: إعفاء اللَّحَى».
- <sup>43</sup> انظر: شرح التسهيل (166/3)، وانظر: توضيح المقاصد، للمرادي (1249/3).

- 44 وهو محيي الدين درويش في إعراب القرآن وبيانه (412/3)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 4، 1415 هـ.
- وانظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود صافي (15/9)، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط 4، 1418 هـ.
- 45 انظر: الجنى الداني (543).
- 46 انظر: شرح قواعد الإعراب، للقوقوي (105/1)، وحدد فيه المجوز، وهو: أبو البقاء العكبري.
- 47 انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (166).
- 48 انظر: الكتاب (231/4)، وارتشاف، الضرب، لأبي حيان (1755، 1756/4)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (248/5)، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415 هـ.
- 49 انظر: شرح الرضي (276/4)، وشرح قواعد الإعراب، لابن هشام (105/1).
- 50 البيت من الوافر، بلا نسبة في: شرح الرضي (277/4)، والجنى الداني، للمرادي (544)، وهمع الهوامع، للسيوطي (424/2)، وفيه: «قَالَ أَبُو حَيَّان: وَمَنْ أَجَازَ جَرَهَا الْمُضْمَرُ أَدْخَلَهَا عَلَى الْمُضْمَرَاتِ الْمَجْرُورَةِ كُلِّهَا، قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي الْقِيَاسُ عَلَى: "حَتَاكَ" فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَيَقَالُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الضَّمَائِرِ. قَالَ: وَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ فِي "حَتَاكَ" -هَذَا- لَا أَفْهَمُهُ، وَلَا أَدْرِي مَا يَعْني -هَذَا- بـ"حَتَاكَ"، فَلَعَلَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ أَنْتَهَى».
- 51 انظر: شرحه (276، 277/2).
- 52 البيت من الطويل، في شرح الرضي (276/4)، والإبانة في اللغة العربية، لسلمة الصحاري (396/2)، لسلمة العوتبي الصحاري، ت: د. عبد الكريم خليفة، وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط 1، 1420 هـ، 1999 م.
- 53 انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (472/9).
- 54 انظر: الإبانة في اللغة العربية، لسلمة الصحاري (396/2) وفيه يروى: وَأَكْفِيهِ مَا بِحَتَّى وَأَعْطِيهِ سُؤْلُهُ ... وَالْحَقُّ بِالْقَوْمِ حَتَاً لَاحِقٌ.
- 55 التذييل والتكميل، لأبي حيان (247/11).
- 56 انظر: الجنى الداني، للمرادي (548).
- 57 في التفسير الوسيط، لأبي الحسن الواحدي (284/3)، قامت لجنة علمية من الجامعة ببيته ...، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط 1، 1430 هـ، وفيه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسُهَا، وَرَأْسُهَا، وَإِذَا كَسَرْتُ لَمْ يَدْخُلِ الرَّأْسُ فِي الْكُلِّ، لِأَنَّ الْأَكْلَ أَنْتَهَى إِلَيْهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: "إِلَى"، وَفِي النَّصْبِ، وَالرَّفْعِ: الرَّأْسُ مَأْكُولٌ؛ لِأَنَّ "حَتَّى" أَتْبَعَ الرَّأْسَ السَّمَكَةَ فِي النَّصْبِ. وَفِي الرَّفْعِ كَانَ "حَتَّى" بِمَعْنَى: الْوَاوِ، وَرَأْسُهَا ابْتِدَاءً، وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ فِيهِ. وَأَمَّا نَصْبُهَا لِلْفَعْلِ، فَقَالَ الْخَلِيلُ، وَسَبْيُوهُ: النَّاصِبُ لِلْفَعْلِ بَعْدَ "حَتَّى" "أَنَّ"؛ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَظْهَرُ مَعَ "حَتَّى"، وَالْدَلِيلُ عَلَى أَنَّ "حَتَّى" غَيْرُ نَاصِبَةٍ بِنَفْسِهَا: أَنَّهَا خَافِضَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَقَوْلِهِ: (حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرُ)، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يَعْمَلُ فِي اسْمٍ يَعْمَلُ فِي فِعْلٍ، وَلَا مَا يَكُونُ خَافِضًا».
- 58 شرح الرضي (274/4)، وانظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (380/1)، ت: د. علي أبو ملجم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993 م.
- 59 انظر: شرح أبيات سيبويه (271/1).
- 60 انظر: شرح الرضي (274/4).

- 61 انظر: المصدر نفسه (274/4).
- 62 انظر: شرح التسهيل لابن مالك (168/3).
- 63 البيت من الخفيف، في مغني اللبيب، لابن هشام (16)، وهمع الهوامع، للسيوطي (424/2).
- 64 ارتشاف الضرب (1755/4)، وانظر: الجنى الداني، للمرادي (544، 545).
- 65 توضيح المقاصد، للمرادي (752/2).
- 66 انظر: الكشف، للزمخشري (359/4)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 67 انظر: شرح الكافية الشافية (789/2)، ت: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ، 1982م.
- 68 البيت من البسيط، في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد (214/2)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ومغني اللبيب، لابن هشام (7، 16)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (2985/6) والحياء: المطر.
- 69 البيت من البسيط، في شرح التسهيل، لابن مالك (167/3)، والجنى الداني، للمرادي (553/1)، ومغني اللبيب، لابن هشام (175/1).
- 70 البيت من الكامل، لابن مروان النحوي، في الكتاب، لسيبويه (97/1)، وقيل: للمتلمس في هامش تمهيد القواعد، لناظر الجيش (2985/6)، وبلا نسية في الأصول في النحو، لابن السراج (425/1)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3.
- 71 انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (167/3)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (2990/6).
- 72 شرح الرضي (273/4).
- 73 منهم: القرطبي، انظر: الجامع لأحكام القرآن (187/9)، وفتح القدير، للشوكاني (31/3)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- 74 الجامع لأحكام القرآن (186/9، 187)، وانظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (94/16)، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م، وفيه: «وقيل: إن "الحين" في هذا الموضع: معنيٌّ به سبع سنين».
- 75 معاني القرآن (234/2)، ت: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية، القاهرة، ط1.
- 76 انظر: المقتضب (42/2، 43)، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 77 انظر: الأصول (424/1 ما بعدها).
- 78 انظر: الإيضاح العضدي، أبي علي (257)، ت: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ، 969م، وتوجيه اللمع، لابن الخباز (244).
- 79 انظر: الجنى الداني (545).
- 80 تمهيد القواعد، لناظر الجيش (29/6، 88).
- 81 الذاريات، من الآية: (43)، وأولها: (وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ).
- 82 شرح التسهيل (166/3)، وانظر: الجنى الداني (545).
- 83 وهم عبد القاهر، والرماني، والأندلسي، وغيرهم، انظر: شرح الرضي على الكافية (274/4).
- 84 انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى (104، 105).
- 85 انظر: المفصل (380/1)، وشرح الرضي (274/4).

- 86 انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (245/4)، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ، 2001م.
- 87 انظر: جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (175/3)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، 1414هـ، 1993م.
- 88 انظره: (166/3)، وانظر: مغني اللبيب، لابن هشام (166).
- 89 انظر: الجنى الداني، للمرادي (554).
- 90 تمهيد القواعد، لناظر الجيش (2984/6).
- 91 المصدر نفسه (2984/6).
- 92 انظر: جامع الدروس العربية، للغلاييني (181/2).
- 93 هذه الآية تدل على استحالة دخول المكذبين والمستكبرين الجنة؛ إلا إذا دخل الجمل من الإبل في ثقب إبرة المخيط، وهو لن يدخل، ف"حتى" بهذا المعنى قد تفيد معنى: "إلا أن" الاستثنائية، وكذلك قوله تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران: 92].
- 94 في جامع الدروس العربية، للغلاييني (181/2): «فإن أريد بالفعل معنى الحال، فلا تُقَدَّر "أن"؛ بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً؛ لأنها موضوعة للاستقبال، نحو "نَامُوا حَتَّى مَا يَسْتَيْقِظُونَ"، ... وتكون "حتى" حينئذٍ حرف ابتداء، والفعل بعدها مرفوع؛ للتجرد من الناصب والجازم، و"حتى" الابتدائية: حرفٌ تُبتدأ به الجُمْلُ، والجملة بعدها متساقفة، لا محل لها من الإعراب».
- 95 انظر: شرح التسهيل (166/3).
- 96 انظر: شرح التسهيل (166/3).
- 97 انظر: همع الهوامع، للسيوطي (427/2).
- 98 انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (584/1)، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 99 انظر: معاني القرآن وإعرابه (359/2)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م.
- 100 الجنى الداني (552)، وفيه عقبه: «قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف».
- 101 في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (388/5)، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 102 انظر: التبيان في إعراب القرآن (584/1).
- 103 انظر: التذييل والتكميل (252/11).
- 104 انظر: مغني اللبيب (174).
- 105 انظر: الجنى الداني، للمرادي (543).
- 106 انظر: التذييل والتكميل (251/11)، وروح المعاني، للألوسي (11/5)، وفيه: «وأما زعم ابن مالك أنها جارة غائية و"أن" مضمرة بعدها على تأويل المصدر فغلطه فيه أبو حيان، وتبعه ابن هشام، فقال: "لا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة».
- 107 انظر: همع الهوامع (427/2).

- <sup>108</sup> انظر: شرح التسهيل (273/4)، والمقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (38/6)، ت: مجموعة محققين: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ، 2007م، وأدوات الإعراب، لظاهر البياتي (86).
- <sup>109</sup> انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري (106).
- <sup>110</sup> شرح الرضي (247/4).
- <sup>111</sup> انظر: مغني اللبيب، لابن هشام (169).
- <sup>112</sup> انظره: (24/4).
- <sup>113</sup> تكون بمعنى: "إلا" وحدها، وإظهار "أن" معها لمجرد التقدير والإيضاح؛ لأنَّ "أنَّ" مضمرة وجوبا مع المضارع.
- <sup>114</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (336/4).
- <sup>115</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (285/2، 485).
- <sup>116</sup> الحديث مروي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - رواه أحمد عنه، وفي إسناده علي بن مسعدة، وهو ضعيف، في مسنده مخرجا، (343/20)، باب: مسند أنس بن مالك - رضي الله عنه - برقم: (13048)، ت: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.
- <sup>117</sup> البيت من البسيط، لشوقي في النحو الوافي، لعباس حسن (336/4)، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، للنجار (60/4).
- <sup>118</sup> انظر: النحو الوافي، لعباس حسن (336/4).
- <sup>119</sup> كابن هشام الخضراوي. انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري (107، 106)، والجنى الداني، للمراي (555).
- <sup>120</sup> انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (24/4).
- <sup>121</sup> البيت من الكامل، للمقتع الكندي في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (1156/1، 1217)، ت: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (4172/8)، وأراد بالفضول: المال الزائد، والسماحة: الجود. انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (370/3).
- <sup>122</sup> موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (106).
- <sup>123</sup> تمهيد القواعد، لناظر الجيش (4177/8)، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي (100/3)، ت: عبد العزيز رباح، وآخر، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2: (ج1، 4)، ط1: (ج5، 8)، عدة سنوات: 1414هـ، 1393هـ.
- <sup>124</sup> انظر: العدة في إعراب العمدة (206/1، 61، 60)، بدر الدين، ت: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، (بلا).
- <sup>125</sup> وهما: الدماميني، والشُمَيْي، وفيه نقل عنهما: «وتحتمل الغاية اختِمَالا مرجوحا، بأن يكون المَعْنَى: أن اتِّفَاءً كَوْن عَطَائِكَ مَعْدُودًا مِنَ السَّمَاحَةِ مَمْتَدًا إِلَى زَمَنِ عَطَائِكَ فِي حَالِ قَلَّةِ مَالِكَ، فَإِذَا أُعْطِيتَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ تَنْبَت سَمَاتِكَ. انْتَهَى». موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (107).
- <sup>126</sup> انظر: أدوات الإعراب (86).
- <sup>127</sup> انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (273/4)، وفيه: «والظاهر أنها للغاية».